الفصل السابع: عرض تجارب بعض البلدان الأجنبية في تنظيم مهنة المحاسبة

1- الولايات المتحدة الأمريكية:

1-1 التنظيم المحاسبي في الو.م.أ: يتم تنظيم المحاسبة في الولايات المتحدة الأمريكية من مجلس معايير المحاسبة المالية FASB ولجنة تنظيم الأوراق المالية SEC مما يزيد من قوة تطبيق المعايير، وفي سنة 2002 ظهرت هيئة خاصة أخرى وهي الجمعية الأمريكية للمحاسبين القانونين AICPA حيث قامت بوضع معايير المراجعة، وهناك عدة هيئات أخرى تقوم بتنظيم مهنتي المحاسبة والمراجعة.

1-2 النظام المحاسبي وتطبيقاته: لا توجد متطلبات قانونية لنشر القوائم المالية التي يتم مراجعتها في فترات محددة في النظام المحاسبي الأمريكي حيث يتم تنظيم الشركات وفق الدولة التي تنتمي إليها فلكل دولة أو مقاطعة نظامها الخاص. فنجد أن SEC هي التي تنظم وتصف معايير المحاسبة ومعايير إعداد التقارير للشركات العامة وهي تشترك مع الهيئات الخاصة في وضع المعايير، فنجد أن FASB قد تأسس في 1973 وإلى غاية سنة 2006 قام بإصدار 158 قائمة تتعلق بمعايير المحاسبة المالية وهي تهدف إلى توفير معلومات لمختلف الأطراف لاتخاذ القرارات.

كما تتضمن معايير المحاسبة المقبولة قبولا عاما GAAP كل معايير المحاسبة المالية وتمثل المصدر الرئيسي لها.

1-3 التقارير المالية: تتضمن التقارير المالية في الولايات المتحدة الأمريكية ما يلي:

أ- القوائم المالية الأساسية: قائمة الدخل، الميزانية العمومية، قائمة التدفقات العمومية، قائمة التدفقات النقدية، قائمة الدخل الشامل، قائمة التغير في حقوق الملكية، تفترض القوائم المالية "العرض العادل" للوضعية المالية للشركة ونتائج عملياتها وأنها تتوافق مع GAAP، حيث لا يوجد اجتهاد أو حكم شخصي كما هو الحال في بريطانيا.

ب- تقرير الإدارة

ج- تقرير المراجع المستقل.

د- مناقشات وتحليلات الإدارة لنتائج الظروف المالية والتشغيلية.

هـ- الإفصاح عن السياسات المحاسبية مع أهم تأثيراتها على القوائم المالية.

و- إيضاحات (ملاحظات) حول القوائم المالية.

ز- مقارنة البيانات المالية لخمس سنوات أو عشر سنوات مختارة.

ح- البيانات الربع سنوية المنتقاة.

أما فيما يخص القوائم المالية المجمعة فهي مطلوبة لكن القوائم التي يتم نشرها لا تتضمن قوائم الشركة الأم فقط بل حتى الفروع. كما يطلب من الشركات المدرجة في البورصات الأساسية توفير قوائم مالية ربع سنوية، هذه التقارير تحتوي على معلومات مختصرة بالإضافة إلى تعليقات الإدارة.

4-1 القياس المحاسبي: قواعد القياس المحاسبي في الولايات يفترض:

أ- الشركة مستمرة في النشاط.

ب- القياس على أساس الاستحقاق.

ج- يجب استعمال مفاهيم متماثلة عند تسجيل والاعتراف بالأحداث والعمليات.

د- تناسق المتطلبات المحاسبية من دورة إلى أخرى.

هـ- يتم المحاسبة على اتحاد الأعمال باستعمال طريقة الشراء.

و- شهرة المحل: يتم رسملتها وتحسب بالفرق بين القيمة العادلة للاستثمار عند التبادل والقيمة العادلة لصافي الأصول المملوكة (متضمنة الأصول غير الملموسة)، ويتم استنفادها وتخصم من الربح عندما تفوق قيمتها الدفترية قيمتها العادلة.

ز- الأصول الملموسة والأصول غير الملموسة يتم حسابها بالتكلفة التاريخية، ويسمح بإعادة التقييم فقط عند توحيد الأعمال.

ح- يسمح بطرق الإهلاك الخطي والمعجل (المتناقص)

ط- كل تكاليف البحث والتطوير يتم تحميلها كمصروف، غير ان هناك قواعد خاصة ترسمل تكاليف أجهزة الكومبيوتر.

ي- يسمح في تسعير المخزون باستعمال LIFO , FIFO والتكلفة المرجحة، ويتم استعمال LIFO لأغراض ضرائب الدخل.

ك- الإيجار المالي: هو في الأصل لغرض الشراء لذلك فإن قيمته ترسمل ويتم تسجيل التزام في الجانب الثاني.

ل- تكلفة المنح والمعاشات تستحق خلال الفترة التي يستفيد منها العمال.

م- الالتزامات والخسائر المحتملة أو الشرطية تستحق عندما يمكن تقدير قيمتها ويحتمل تحققها.

ن- لا يسمح بطرق تمهيد الأرباح.

2- بريطانيا:

2-1 التنظيم المحاسبي في بريطانيا: تطورت المحاسبة في بريطانيا كممارسة مستقلة مستجيبة إلى احتياجات منشآت الأعمال، وهي تتميز ببعض المرونة في تطبيق الأحكام المهنية بالإضافة إلى اعتمادها على قانون الشركات. وتعتبر بريطانيا أول دولة في العالم طورت مهنة المحاسبة كما هي عليه اليوم ثم تم نقلها إلى كل من أستراليا، كندا، هونغ كونغ، الهند، سنغافورة وغيرها من الدول والمستعمرات البريطانية.

2-2 النظام المحاسبي وتطبيقاته: المصدرين الأساسيين لمعايير المحاسبة في بريطانيا هما قانون الشركات ومهنة المحاسبة، وتخضع الشركات التي تتبع النظام المحاسبي البريطاني إلى قانون يعرف

بقوانين الشركات والذي يتم تطويرها وتوسيعها عبر السنوات، فمثلا في سنة 1981 عند تنفيذ توجيهات الاتحاد الأوربي الرابع صدر قانون أوضح أربع مبادئ أساسية للمحاسبة:

أ- يتم مقابلة الإيرادات بالنفقات على أساس تراكمي.

ب- يتم تقييم الأصول والالتزامات الفردية بشكل منفصل ضمن أصنافها.

ج- تطبيق مبدأ الحيطة والحذر خاصة عند الاعتراف بالدخل المحقق وكذا الالتزامات والخسائر المعترف بها.

د- ثبات السياسات المحاسبية المطبقة من سنة إلى أخرى.

هـ- مبدأ استمرارية الشركة يكون محل التطبيق في الشركة محل المحاسبة.

كما أن هناك مجموعة من الهيئات والجمعيات التي تشرف على إعداد المعايير المحاسبية وتطوير مهنة المحاسبة منها:

- لجنة توجيهات معايير المحاسبة Accounting Standards Steering Committee، ثم تم تسميتها لجنة معايير المحاسبة Accounting Standards Committee.
- جمعية التقارير المالية Financial Reporting Council.

2-3 التقارير المالية: تعتبر التقارير المالية البريطانية من أكثر التقارير وضوحا في العالم، وهي تتضمن عموما:

- تقرير مجلس الإدارة او المدير.
- حساب الأرباح والخسائر، الميزانية العمومية.
- قائمة التدفقات النقدية.
- قائمة السياسات المحاسبية.
- نقاط توضيحية حول القوائم المالية.
- تقرير المراجع.

أما فيما يخص الشركات المدرجة فيجب أن تعد تقرير حول حوكمة الشركات مع الإفصاح عن مكافآت المدراء، لجنة المراجعة، الرقابة الداخلية، إقرار باستمرارية المؤسسة.

وتتطلب بورصة لندن من الشركات توفير القوائم المالية الموحدة بالإضافة للميزانية العمومية للشركة الأم، وتتطلب توفير تقارير نصف سنوية ونشر ربح السهم الأساسي.

هناك خاصية أخرى للتقارير المالية البريطانية وهي أن الشركات الصغيرة والمتوسطة معفاة من عدة متطلبات للتقارير المالية، عموما يسمح لها بتحضير فقط حسابات مختصرة مع حد أدنى للمعلومات.

2-4 ج) القياس المحاسبي:

تسمح بريطانيا بكل من طريقتي الشراء والملكية من أجل توحيد الأعمال، غير أن الطريقة الثانية استعمالها محدود جدا. وفي ظل طريقة الشراء فإن:

أ- شهرة المحل تحسب بالفرق بين القيمة العادلة للمبلغ المدفوع والقيمة العادلة لصافي الأصول المشتراة، وترسمل شهرة المحل وتستنفد على فترة لا تتجاوز 20 سنة.

ب- يمكن تقييم الأصول بالتكلفة التاريخية، القيمة العادلة أو مزيج من الاثنين، لذلك فإن إعادة تقييم المباني والأراضي مسموح به.

ج- يجب أن يتناسب قسط الإهلاك والتدهور مع قواعد قياس الأصل.

د- مصاريف البحث تحمل في نفس السنة التي حدثت فيها النفقة، أما مصاريف التطوير فيمكن أن تؤجل تحت شروط معينة، لذلك فالقليل من الشركات ترسمل مصاريف التطوير.

هـ- المخزون يتم تقييمه بالتكلفة أو القيمة القابلة للتحقق أيهما أقل ويسمح باستعمال طريقة FIFO والوسط المرجح لكن لا يسمح باستعمال طريقة FIFO.

و- المعاشات والمنح الحكومية يتم الاعتراف بها بشكل منتظم ومعقول خلال فترة استحقاقها أو عندما يستفيد منها العمال.

ز- الضرائب لمؤجلة يتم حسابها باستعمال طريقة الالتزام.

يسمح لكل الشركات البريطانية باستعمال IFRS بدلا من المعايير البريطانية أو GAAP مبادئ المحاسبة المقبولة قبولا عاما.

3- ألمانيا

3-1 التنظيم المحاسبي في ألمانيا: لقد تغير بيئة المحاسبة الألمانية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، حيث يتضح أن لقانون الشركات تأثير قوي على المحاسبة في ألمانيا ففي سنة 1965 قام قانون الشركات بتحريك نظام التقارير المالية الألماني إلى الأفكار البريطانية الأمريكية British-American حيث طالب الشركات بمزيد من الإفصاح وإعداد تقرير الإدارة وإعداد القوائم المالية الموحدة للشركات التي لها فروع ولكن كان ذلك فقط بالنسبة للشركات كبيرة الحجم.

كما كان للقوانين والتشريعات تأثير قوي على المحاسبة في ألمانيا، حيث كان لقانون المحاسبة الشاملة Comprehensive Accounting Act لسنة 1985 تأثير ملحوظ على المحاسبة الألمانية حيث قام بدمج كل من متطلبات المحاسبة الألمانية والتقارير المالية والإفصاح والمراجعة في قانون واحد، وتم تحديد هذا القانون أنه الكتاب الثالث في القانون التجاري الألماني مما جعله ملزم على جميع الشركات.

_ تعطي المحاسبة الألمانية الأولوية وتركز على المعلومات التي يحتاجها الدائنين والهيئات الضريبية، حيث تعتبر حماية الدائنين من الاهتمامات الأساسية لها، وذلك من خلال التأكيد على ضرورة حماية الدائنين في القانون التجاري وضرورة التحفظ في القيم المعلنة في الميزانية العمومية، وهو ما يؤدي بهم إلى التقليل من قيمة الأصول والمبالغة في قيمة الالتزامات، كما أن زيادة المخصصات والاحتياطات تعتبر حماية ضد المخاطر غير المتوقعة ونتيجة لذلك فإن قيمة الدخل الناتج والذي يستخدم في توزيع الأرباح يكون متحفظ وهو ما يزيد من درجة حماية الدائنين. كما أن قانون الضرائب يسهم بشكل كبير في تحديد

المحاسبة التجارية وهو ما يوضح عدم وجود اختلاف بين القوائم والتقارير المالية المقدمة للجمهور أو لمصلحة الضرائب وهو ما يطلق عليه هيمنة المحاسبة الضريبية.

3-2 النظام المحاسبي وتطبيقاته: حتى سنة 1998 لم يكن لدى ألمانيا مجلس أو هيئة رسمية لوضع معايير المحاسبة المالية على نقيض الدول المتحدثة بالإنجليزية، حيث كان دور الجمعية الألمانية مقتصرا فقط على تقديم استشارات للدولة وللمحاكم في النزاعات أو الاختلافات المرتبطة بالمحاسبة المالية. وهناك استشارات مماثلة كانت تحصل عليها الشركات من بورصة فرنكفورت أو النقابات التجارية الألمانية أو الأكاديميات والجامعات المتخصصة في المحاسبة. ووفقا لقانون 1998 تم تقديم طلب إلى وزارة العدل الألمانية بضرورة انشاء هيئة لوضع المعايير وتنفيذ الوظائف التالية:

- تطوير وتقديم توصيات مرتبطة بتطبيقات وممارسات المعايير المحاسبية.
- تقديم معلومات واستشارات لوزارة العدل بخصوص التشريعات والقوانين المحاسبية الجديدة.
- تمثيل ألمانيا في المنظمات الدولية للمحاسبة مثل المجلس الدولي لمعايير المحاسبة IASB.

وبعد هذا القانون بفترة قصيرة تم تأسيس مجلس المعايير المحاسبية الألمانية GASC، حيث تقوم هذه اللجنة بالإشراف على مجلس المعايير المحاسبية الألمانية والذي يقوم بالأعمال الفنية وإصدار المعايير المحاسبية التي تتوافق مع القواعد الضريبية ومتطلبات القانون التجاري الألماني ليتم الموافقة عليها من قبل وزارة العدل.

3-3 التقارير والقوائم المالية: تركز المحاسبة في ألمانيا على أهمية وجود شكل ونظام موحد للتقارير والقوائم المالية، كما حدد القانون الألماني متطلبات مختلفة لكل من التقارير المالية والمحاسبية وتقارير المراجعة وفقا لحجم الشركة، وقد حدد القانون محتوى وشكل التقارير المالية المتمثلة في: القوائم المالية، الملاحظات والإيضاحات، تقرير الإدارة، تقرير المراجع.

وقد حدد القانون أن الشركات الصغيرة معفاة من مراجعة الحسابات كما يجوز لها إعداد ميزانية عمومية مختصرة، كما يجوز للشركات الصغيرة والمتوسطة إعداد قائمة دخل مختصرة. أما قائمة التدفقات النقدية وقائمة التغير في حقوق الملكية فهي مطلوبة من الشركات التي تعد قوائم مالية موحدة وليست مطلوبة من الشركات الفردية.

بينما الشركات الكبيرة فيطلب منها مستوى أعلى من الإفصاح، حيث يجب الإفصاح عن المبادئ والطرق المحاسبية المتبعة، تأثير المزايا الضريبية على نتائج الشركة والإفصاح عن المبيعات وفقا للمنتجات ووفقا للأسواق.

كما أن هناك ميزة في نظام التقارير المالية الألماني هي إعداد تقرير خاص بالمراجع يقدم إلى مجلس الإدارة يشمل الآفاق المستقبلية للشركة، الفرص المتاحة، العوامل التي يمكن أن تعتبر تهديد للشركة، كما يجب على المراجع أن يصف ويحلل العناصر التي في الميزانية والتي لها تأثير هام على مركزها المالي.

أما القوائم المالية الموحدة فهي مطلوبة من الشركات التي تعمل تحت إدارة موحدة وبالتالي تستخدم مبادئ محاسبية متماثلة ومتشابهة، كما يحق لها استعمال معايير التقارير المالية الدولية IFRS عند إعداد القوائم الموحدة.

3-4 القياس المحاسبي: في ظل القانون التجاري فإن الأولوية لطريقة الشراء عند السيطرة، لكن طريقة الملكية مسموح بها تحت شروط معينة، وهناك شكلين لطريقة الشراء سواء الكلفة التاريخية أو إعادة التقييم.

أ- الأصول الملموسة تقيم بالتكلفة التاريخية.

ب- المخزون يقم بالتكلفة أو السوق أيهما أقل ويمكن استعمال LIFO,FIFO أو متوسط التكلفة.

ج- الأصول الثابتة تهتلك بموضوعية حسب معدلات الاهتلاك الضريبية.

د- تكاليف البحث والتطوير تحمل كمصروف عند حدوثها.

هـ- الإيجار المالي لا يتم رسملته نموذجيا، أما المعاشات ومنح التقاعد فيتم تجميعها على أساس القيمة الحالية المحددة تأمينيا بالاتساق مع قوانين الضريبة.

و- الضرائب المؤجلة لا تظهر في القوائم الفردية، لكن يمكن أن تظهر في القوائم الموحدة إذا كانت الطرق المحاسبية المستعملة مختلفة عن تلك في الحسابات الفردية في هذه الحالة يتم إظهار الضرائب المؤجلة باستعمال طريقة الالتزامات.

4- اليابان:

4-1 التنظيم المحاسبي في اليابان:

تعكس المحاسبة والتقارير المالية اليابانية مزيج من التأثيرات المحلية والدولية، ففي النصف الأول من القرن 20 عكس الفكر المحاسبي الياباني الأفكار الألمانية أما في النصف الثاني فقد عكس الأفكار الأمريكية، أما حديثا فإن أثر لجنة معايير المحاسبة الدولية قد بدأ يظهر.

وفيما يخص الشركات اليابانية فهي عبارة عن تكتلات ضخمة متماسكة تعتمد في تمويلها خاصة على القروض البنكية.

4-2 النظام المحاسبي وتطبيقاته: هناك هيئتين حكوميتين مسؤولتين عن تنظيم مهنة المحاسبة بالإضافة إلى تأثير قانون ضرائب الدخل، فنجد أن هناك ثلاث قوانين تحكم تنظيم مهنة المحاسبة وهي: قانون الشركات، قانون الأوراق المالية وقانون ضرائب الدخل فهو نظام قانوني ثلاثي الأبعاد. فالعديد من الشركات مجبرة على إعداد مجموعتين من القوائم المالية، واحدة مطلوبة من قبل القانون التجاري والثانية من قبل قانون الأوراق المالية.

أ- **القانون التجاري أو قانون الشركات:** يتم تسييره من قبل وزارة العدل، وتم تطويره عن القانون التجاري الألماني، أهم مبادئه حماية حملة الأسهم والدائنين، وهو يجبر كل الشركات المدرجة ضمنه من إتباع سياسة الحيطة.

ب- قانون الأوراق المالية: يسير من قبل وكالة الخدمات المالية تم اقتباسه من قانون الأوراق المالية الأمريكي، وتم فرضه بعد الحرب العالمية الثانية، من أهم أهدافه هو توفير معلومات لاتخاذ القرارات الاستثمارية.

ج- قانون الضرائب على دخل الشركات: له تأثير هام على المحاسبة ويحسب الدخل الضريبي على أساس قانون الشركات، لكن في حالة عدم وصف المعالجة المحاسبية، فإنه يسمح باستعمال قانون الضرائب.

في ظل قانون الشركات يتم مراجعة الشركات الصغيرة والمتوسطة من قبل مراجع قانوني (محافظ الحسابات)، أما الشركات الكبيرة فيتم مراجعتها من قبل كل من المراجع المستقل (خبير) والقانوني.

4-3 التقارير المالية: تلزم الشركات المندرجة تحت قانون الشركات على تحضير تقرير قانوني للموافقة في اجتماع المساهمين السنوي، والذي يضم ما يلي: قائمة الميزانية، قائمة الدخل، قائمة التغير في حقوق الملكية، تقرير الإدارة، جداول ايضاحية، ملاحظات ترافق الميزانية وقائمة الدخل تصف السياسات المحاسبية والتفاصيل، الجداول المدعمة كذلك مطلوبة وهي تتضمن:

أ- التغير في السندات والديون قصيرة وطويلة المدى.

ب- التغير في الأصول الثابتة والإهلاك التراكمي.

ج- ضمانات الديون.

د- التغير في الاحتياطات.

هـ- حقوق الملكية في الفروع وعدد الأسهم المملوكة من قبل الفروع.

و- المكافآت والأتعاب المدفوعة للمديرين والمراجعين القانونية.

ز- العمليات التي ينتج عنها تضارب للمصالح.

قانون الشركات لا يتطلب إعداد قائمة التغيرات النقدية.

الشركات المدرجة في السوق المالي ملزمة بإعداد قوائم مالية وفق قانون الأوراق المالية والذي يتطلب نفس القوائم كما قانون الشركات بالإضافة إلى قائمة التدفقات النقدية.

وبداية من 2008 أصبحت الشركات ملزمة بإصدار تقارير مالية ربع سنوية بالإضافة إلى عدة تنبؤات كتنبؤات استثمارات رأس المال الجديدة ز مستويات الإنتاج والنشاط.

4-4 القياس المحاسبي: يلزم قانون الشركات المؤسسات من تحضير قوائم مالية موحدة، بالإضافة فإن الشركات المدرجة في البورصة عليها إعداد قوائم مالية وفق قانون الأوراق المالية.

أ- طريقة توحيد المصالح كانت مستعملة عند توحيد الأعمال قبل أن يتم إلغاؤها ومن جهة أخرى فإن الطريقة الوحيدة المستعملة هي طريقة الشراء.

ب- شهرة المحل يتم حسابها على أساس القيمة العادلة لصافي الأصول المملوكة وهي تستنفد على فترة 20 سنة أو أقل ويسمح باختبار التدهور.

ج- يتم استعمال طريقة حقوق الملكية عند الاستثمار في الفروع، حيث تمارس الشركة الأم والفروع نفس السياسات المالية والتشغيلية.

د- فيما يخص العمليات التي تتم بعملة أجنبية فإن أصول والتزامات الفروع الأجنبية يتم ترجمتها باستعمال سعر الصرف الجاري في نهاية السنة، أما المصاريف والإيرادات فيتم استعمال متوسط سعر الصرف.

هـ- المخزون يتم تقييمه بالتكلفة أو القيمة القابلة للتحقق أيهما أقل، يمكن استعمال كل من LIFO, FIFO والوسط المرجح.

و- استثمارات الأوراق المالية يتم تقييمها حسب السوق.

ز- تقيم الأصول الثابتة بالتكلفة ويتم اهتلاكها حسب قانون الضرائب، كما يسمح باختبارات التدهور للأصول.

ح- تكاليف البحث والتطوير يتم تحميلها عند استحقاقها.

ط- الإيجار المالي يتم رسملته.

ي- تسجل الضرائب المؤجلة عندما تكون هناك فروقات التوقيت.

ك- الخدمات القانونية مطلوبة: كل سنة يجب أن تخصص الشركة مبلغ يساوي على الأقل 10% من الأرباح الموزعة تدفع إلى المدراء والمراجعين القانونيين إلى أن تبلغ الاحتياطات القانونية نسبة 25% من رأس المال.

5- فرنسا:

5-1 التنظيم المحاسبي في فرنسا: تعتبر فرنسا من أكثر الدول تأييدا لمحاسبة وطنية موحدة، حيث أنشأت وزارة الاقتصاد الوطني الصيغة أو الطبعة الأولى للمخطط الوطني العام PCG في سبتمبر 1947، ثم تم مراجعته في 1957، ليتم تعديله في 1982 بمناسبة انعقاد المؤتمر الرابع للاتحاد الأوربي، أما في سنة 1986 فقد تم توسيعه بإضافة توصيات جاءت في المؤتمر السابع للاتحاد الأوربي والمتعلقة بالقوائم المالية المجمعة، لتكون آخر مراجعة له في 1999، كما يوضح المخطط المحاسبي العام الفرنسي ما يلي:

أ- أهداف ومبادئ المحاسبة المالية وإعداد التقارير المالية.

ب- مفاهيم: الأصول، الالتزامات، حقوق الملكية، مصاريف، إيرادات.

ج- قواعد الاعتراف والتقييم.

د- مخطط الحسابات، متطلبات استعمالها، كيفية مسك الدفاتر المحاسبية.

هـ- نماذج القوائم المالية وكيفية عرضها.

5-2 النظام المحاسبي وتطبيقاته: هناك خمس منظمات رئيسية تقوم بإعداد المعايير في فرنسا وهي:

أ- المجلس الوطني للمحاسبة CNC.

ب- لجنة تنظيم المحاسبة CRC.

ج- هيئة السوق الماليAMF.

د- مصف خبراء المحاسبة OEC.

هـ- المؤسسة الوطنية لمحافظي الحسابات CNCC.

5-3 إعداد التقارير المالية: يجب على الشركات الفرنسية إعداد القوائم التالية: الميزانية العمومية، قائمة الدخل، ملاحظات أو توضيحات حول القوائم المالية، تقرير الإدارة وتقرير المراجع.

حيث يتم مراجعة فقط القوائم المالية للشركات ذات المسؤولية المحدودة ذات حجم معين، كذلك الشركات الكبيرة يجب عليها توفير معلومات تنفي احتمال وجود إفلاس بالإضافة إلى التقرير الاجتماعي وكلاهما يعتبر خاص بفرنسا. كما أنه لا يوجد إلزام بإعداد قائمة التغير في التدفقات النقدية، فقط CNC تلزم بإعدادها حيث نجد أغلب الشركات الفرنسية تقوم بنشرها.

كما أن القانون التجاري يسمح للشركات الصغيرة والمتوسطة بإعداد قوائم مالية مبسطة.

ومن أجل إعطاء صورة عادلة فإن القوائم المالية يجب أن تعبر بصدق وشرعية عن حالة الشركة. وتكمن خصائص إعداد التقارير المالية الفرنسية في أن الإفصاح يتطلب عدة نقاط توضيحية تتمثل في:

أ- توضيح قواعد القياس المتبعة.

ب- المعالجة المحاسبية للعمليات التي تتم بعملة أجنبية.

ج- قائمة التغير في الأصول الثابتة والاهتلاكات.

د- تفاصيل المؤونات.

هـ- تفاصيل إعادة تقييم إن وجد.

و- تأخر تحصيل أو تسديد الديون المستحقة.

ز- قائمة الشركات التابعة وحملة الأسهم.

ح- مبالغ المعاشات والمنح الحكومية.

ط- معدل العمال الدائمين حسب الصنف بالإضافة إلى تحليلات معدلات الدوران حسب النشاط وحسب التوزيع الجغرافي.

أما الشركات الدرجة في السوق المالي يجب أن تعد تقارير نصف سنوية بداية من 2003، بالإضافة إلى نتائج النشاطات البيئية ومعلومات أخرى تكون ضمن:

- المياه، المواد الأولية واستهلاك الطاقة.
- نشاطات تدنية التلوث في الهواء متضمنة التلوث الضوضائي.
- قيمة مخصصات المؤونات لتفادي أخطار البيئة.

أما بالنسبة للتقرير الاجتماعي فهو مطلوب بالنسبة للشركات التي يفوق عدد عمالها 300 عامل، هذا التقرير يصف ويتضمن ويحلل مشاكل التدريب، العلاقات الصناعية، الشروط الصحية، مستويات الأجور والمنح الأخرى للعمال. هذا التقرير مطلوب بالنسبة للشركات الفردية فقط وليس للمجمع.

5-4 القياس المحاسبي: تتبع الشركات الفرنسية المدرجة IFRS في إعداد قوائمها الموحدة، كما أن الشركات الأخرى غير المدرجة تتبع هذه المعايير كذلك. ومع ذلك فإنه يجب على كل الشركات الفرنسية أن تتبع القواعد الثابتة في المخطط العام على مستوى الشركات الفردية (الفروع) وذلك عند حساب الربح الضريبي وتوزيع الأرباح.

أ- الأصول الملموسة: تقيم بالتكلفة التاريخية، يسمح بإعادة تقييمها، خاضعة للضريبة.

ب- الأصول الثابتة: يتم اهتلاكها حسب شروط الضريبة، في الحالات العادية وفق طريقة الخط الثابت أو القسط المتناقص.

ج- المخزون: يتم تقييمه بالتكلفة أو القيمة القابلة للتحقق أيهما أقل، وذلك باستعمال طريقة الداخل أولا صادر أولا FIFO أو طريقة الوسط المرجح.

د- تكاليف البحث والتطوير: تعالج كمصروف حسب إنفاقها، لكن يمكن رسملتها تحت شروط معينة، وفي هذه الحالة يجب اهتلاكها خلال فترة لا تتجاوز خمس سنوات.

هـ- الأصول المستأجرة لا ترسمل ويتم اعتبار الإيجار المدفوع كمصروف.

و- المعاشات ومنح التقاعد: يتم اعتبارها مصروف عند استحقاقها، والتعهدات المستقبلية يتم الاعتراف بها كالتزامات.

ز- خسائر العملات المحتملة التي يمكن تحديد قيمتها بعملة معقولة يتم تسعيرها.

ح- الاحتياطات القانونية يتم تكوينها بحساب 5% من دخل كل سنة حتى تصل الاحتياطات إلى 10% من رأس المال القانوني.

ط- الضرائب المؤجلة: يتم حسابها باستعمال طريقة الالتزام (المسؤولية القانونية) ويتم خصمها عندما يمكن تقدير انعكاس فروقات التوقيت بصفة يمكن الاعتماد عليها.

ي- طريقة الشراء هي الطريقة المعتمدة عند توحيد الأعمال، أما طريقة الملكية فتكون ضمن شروط.

ك- ترسمل شهرة المحل ويتم استنفادها في الدخل ولا يوجد فترة قصوى محددة، كما أن اختبار التدهور غير مطلوب.

ل- العمليات التي تتم بعملة أجنبية يتم معالجتها وفقا لـ IFRS وكما سبق ذكره.